

**البعثة المصرية الاقتصادية للسودان
فى عام ١٩٣٥**

د . حمدنا الله مصطفى حسن

أستاذ التاريخ الحديث - كلية

الأداب - جامعة عين شمس

البعثة المصرية الاقتصادية للسودان فى عام ١٩٣٥

تمهيد :

لم تكن زيارة البعثة الاقتصادية المصرية للسودان فى عام ١٩٣٥ وليدة الصدفة ، ولكنها كانت نتيجة لمقدمات كثيرة سبقتها ، ويهمنا فى هذا المقام أن نحاول رصد وتتبع وتحليل الظروف الاقتصادية خلال السنوات العشر التى سبقت وصول هذه البعثة إلى السودان ، وفى خلال تلك السنوات شهدت العلاقات التجارية بين مصر والسودان ركوداً بيناً حال دون مزيد من النمو الاقتصادى بين البلدين ، وقد تنوعت هذه الظروف وتشعبت ، فمنها ما كان متعلقاً بالسودان ومنها ما كان متعلقاً بمصر والظروف العالمية .

ومن بين تلك الظروف الداخلية فى السودان ما حل بميناء سواكن الذى كان يعج بالتجارة السودانية خلال القرن التاسع عشر ، خصوصاً إبان الوجود المصرى بالسودان ، ونعنى بتلك الظروف : إنشاء ميناء بورسودان ، وتشير أصابع الاتهام إلى اللورد كرومر بأنه هو الذى أوحى إلى إنشاء الميناء الجديد ، وذلك لأن ميناء سواكن كان يتمتع بأهمية بالغة إبان الثورة المهدية ، بالإضافة إلى ولاء سكانه للمصريين واتصالهم بحركة الخلافة الإسلامية ، ومن جهة أخرى فقد قيل بأن ميناء سواكن لم يكن يصلح لرسو البواخر الكبيرة ، وإن موقع بورسودان أصلح طبيعةً للميناء من سواكن .

ولا شك أن سواكن كانت مركزاً تجارياً عظيماً بين السودان وإفريقيا من جهة وبين الحجاز واليمن وسائر بلاد العرب وفارس والهند من جهة أخرى ، ومن ثم فإن مثل هذا التغيير قد أضر بسكان سواكن ، والتجار منهم على وجه الخصوص ، فمن المعروف أن التجارة تحتاج دوماً إلى الاستقرار والأمان الذى يولد الانتعاش والرفاهية .

أما الكارثة الثانية التى حلت بالسودان فى تلك الفترة فهى خروج الجيش المصرى منه عقب مقتل السير لى ستاك . فقد كان هناك معسكر كبير لذلك

الجيش ، وكان الأهالى فى سواكن يعيشون فى بحبوحة من العيش نتيجة إنفاق الضباط والجنود المصريين وما صاحب ذلك من تداول النقود بين هؤلاء الأهالى ، ولكن فى أعقاب خروج الجيش المصرى أوصدت محلاتها التجارية وهدمت أكثر بيوتها ، وأغلق البعض الآخر زحل بالفقر بأغنيائها نتيجة الاضمحلال التجارى المبلدة^(١) .

ولقد أشارت صحيفة حضارة السودان إلى هذه الحالة الاقتصادية السيئة واتهمت التجار السودانيين بالجمود ، ودعت إلى ضرورة إدارة التجارة بالأساليب العلمية وعن طريق المعلومات الوافية التى تقدمها الغرف التجارية والمصالح الحكومية (كمصلحة التجارة والاقتصاديات) ، كما حذرت الصحيفة من الجهل والامية ودورهما فى هذا الركود ودعت إلى التوسع فى فتح مجالات واسعة للتعليم التجارى فى سبيل النهوض بالتجارة السودانية^(٢) .

كذلك تجدر الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ ، والتى لم يكن السودان بمنأى عنها حيث عصفت بأوجه الحياة فيه . وقد واكب هذه الأزمة انخفاض فى الأسعار وتقلص فى التجارة السودانية ، بالإضافة إلى تدهور إنتاج القطن فى أرض الجزيرة فكانت الأزمة مزدوجة^(٣) .

ولقد واجهت حكومة السودان هذه الأزمة ببعض الإجراءات السريعة ، منها إلغاء ٥٨٨٨ وظيفة مقترحة فى ميزانية سنة ١٩٣٠ ، وتجميد ٤٧٩٣ وظيفة فى سنة ١٩٣٢ ، والاستغناء عن ٤٧٥٣ موظفا فى سنة ١٩٣٣ ، بالإضافة إلى تخفيض الأجر الشهرى للعاملين بنسبة تراوحت بين ٥ إلى ١٠ ٪^(٤) .

ولم تقبل بعض الفئات السودانية مثل هذه الإجراءات المالية بسهولة ، فأعلن طلاب كليه غردون (جامعة الخرطوم خاليا) الإضراب العام عن الدراسة نظرا لتخفيض الاعانات المالية التى كانت تدفع لهم^(٥) .

ولقد هبطت التجارة الخارجية فى السودان منذ عام ١٩٢٩ هبوطا بالغا واختل الميزان التجارى فى أعقابها .

والجدول التالي يوضح قيمة الصادرات والواردات ومقدار الفرق بينهما بين عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٥ (٦).

السنوات	الصادرات	الواردات	الفرق بين الصادر والوارد
١٩٢٩	٦,٥٢٦,١١٢	٦,٥٧٣,١٠٤	٤٦,٩٩٢
١٩٣٠	٤,٩٥٣,٢٨٢	٥,٨٨٤,٦٧٩	٩٣١,٣٩٧
١٩٣١	١,٧٣٣,٧٩٥	٣,٤٧٩,٢١١	١,٧٤٥,٤١٦
١٩٣٢	٣,٧٨٦,٢٢٥	٢,٨٧٦,٦٨٣	٩٠٩,٥٤٢
١٩٣٣	٢,٥٨٧,٢٨٠	٣,٠٠٠,٢٧٦	٤١٢,٩٩٦
١٩٣٤	٣,٨٢١,٤١٥	٣,٧٤٤,٣١٣	٧٧,١٠٢
١٩٣٥	٤,٣٣٦,٩٥٣	٥,١٨٥,٨٣٥	٧٤٨,٨٨٢

ويتضح من البيان السابق ما يلى :

أولاً : الهبوط الكبير فى قيمة التجارة الخارجية إذ بلغ مجموع قيمتها ١٣,٠٩٩,٢١٦ جنيهاً فى سنة ١٩٢٩ ، هبطت إلى ١,٠٨٣,٧٠٦ جنيهاً فى سنة ١٩٣٠ ثم إلى ٥,١٣,٠٠١ جنيهاً فى سنة ١٩٣١ ، وإلى ٦,٦٦٢,٩٠٨ جنيهاً فى سنة ١٩٣٢ ، وإلى ٥,٥٨٧,٥٥٦ جنيهاً فى سنة ١٩٣٣ .

كما يلاحظ أيضاً أن الحالة التجارية فى الأسواق السودانية أخذت تنتعش تبعاً للانتعاش العالمى فى سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، فقد وصلت التجارة الخارجية السودانية فى سنة ١٩٣٤ إلى ٧,٥٦٥,٧٢٨ جنيهاً ، وفى سنة ١٩٣٥ إلى ٩,٥٢٢,٧٨٨ جنيهاً .

وتسجل تقارير وزارة الخارجية البريطانية حالة الرخاء التي بدأت تسود الاقتصاد السودانى فى تلك الأيام حيث ارتفعت قيمة التجارة الخارجية من ٦٠٤٧١٣٠ ر.جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٨٠٦١٨٠٥ ر.جنيها فى عام ١٩٣٤ بزيادة قدرها ٢٠١٤٦٧٥ ر.جنيها أو بنسبة ٣٣٣١٪^(٧). كما زادت القيمة الكلية للواردات بنسبة ٢٤٨١٪ من ٣١٦٠٦١٩ ر.جنيها إلى ٣٩٤٥١٤٩ ر.جنيها. وقد ازداد الدخل العام إلى ٥٥٩٠٠٧١ ر.جنيها، والواردات الحكومية بنسبة ٢٢٥٤٥٩ ر.جنيها^(٨).

كما زادت قيمة الصادرات بمقدار ١٢٤٢٩٥٤ ر.جنيها، أو بنسبة ٤٧٧٪ من ٢٦٠٥٧٢٥ ر.جنيها إلى ٣٨٤٨٦٧٩ ر.جنيها^(٩).

ولقد أوردت وثائق الخارجية البريطانية مقدار الزيادة الرئيسية فى صادرات السودان على النحو التالى : الذرة العويجة من ١٦٤٩٠ ر.جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٣٦٧,٢٨٧ ر.جنيه، والصمغ العربى ١٠١,٤٠٧ ر.جنيها صافيا أو بنسبة ٢٥,٧٨٪، والسمن إلى ٤٦,٤٩٤ ر.جنيها أو بنسبة ٧٨,٨٢٪، وجلود الماعز والأغنام المدبوغة إلى ٢٧,٢٥٤ ر.جنيها أو بنسبة ٥٢,٧٦٪، والدخن من ٣,٥٦٠ ر.جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٣٠,٤٩١ ر.جنيها فى عام ١٩٣٤، والماشية إلى ١٦,١٧٧ ر.جنيها أو بنسبة ٨٠,٦٦٪، والدوم ومنتجاته ١٥,٥٧٨ ر.جنيها صافيا أو بنسبة ٥٠,٤٢٪، والأغنام والماعز إلى ٩,٩١٨ ر.جنيها أو بنسبة ٢٣٦,٣٦٪، والملح إلى ٨,٩٦١ ر.جنيها أو بنسبة ٦٠,٦٪^(١٠).

ثانيا : أن نسبة الهبوط كانت فى قيمة الصادرات أكبر منها فى قيمة الواردات، الأمر الذى أدى إلى اختلال الميزان التجارى الذى أصبح مدينا. فبعد أن كانت زيادة الواردات عن الصادرات فى سنة ١٩٢٩ بمقدار ٤٦,٩٦٢ ر.جنيها وهى زيادة ضئيلة، نلاحظ ارتفاعها فى سنة ١٩٣١ إلى ١,٧٤٥,٤١٦ ر.جنيها، وإلى ٣٠٩,٥٤٢ ر.جنيها فى سنة ١٩٣٢، وصارت فى سنة ١٩٣٥ : ٧٤٨,٨٨٢ ر.جنيها.

وترجع أسباب انخفاض قيمة الصادرات السودانية إلى هبوط الصادرات القطنية، التى انخفضت قيمتها فى سنة ١٩٢٩ إلى ٤٥٩٢,٥٥٧ ر.جنيها، ولكنها

عادت فى عام ١٩٣٢ لتنتعش قليلا وتصبح ٦٣٢,٣٠٨ جنيها حتى وصلت إلى ٨٢١,٨١١ فى عام ١٩٣٤ ، أما عام ١٩٣٥ فقد تميز بأنه ذروة انتعاش عام فى الأوضاع الاقتصادية فى أرجاء العالم كله^(١١) .

وتجدر الإشارة إلى أن اليابان كانت أولى الدول التى يستورد منها السودان بضائعه ، وتليها الهند البريطانية التى تبلغ قيمة ما يستورده منها ١٠٨,٦٦٢ جنيها من قيمة الواردات ، ثم جنوب إفريقيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة . كذلك فقد زادت قيمة الواردات من بلجيكا بحوالى ٣٨,٠٩٣ جنيها ، ومن كينيا بما قيمته ٨,٨٦٢ جنيها ، كما زادت التجارة مع الحبشة بنسبة ٤٩,٥٨٨ جنيها ، كذلك فقد ازدادت التجارة مع أوغندا والكونغو البلجيكية بمقدار ١٨,٣٧٧ جنيها من ٢٦,٣٨٢ جنيها فى عام ١٩٣٣ إلى ٤٤,٧٥٩ جنيها ، كما ازدادت التجارة مع إرتريا من ١,٠٣٥ إلى ٦,٢٥٢ جنيها .

وقد كانت التجارة الواردة إلى السودان عن طريق البحر الأحمر تمثل بنسبة ٨٢,٧٪ مقابل ١٢,١٪ عن طريق النيل ، ٥,٢٪ بالطريق البرى^(١٢) .

أما الظروف التى أدت إلى ابتعاد المصريين عن السودان اقتصاديا فى الفترة ما بين عامى ١٩٢٤ - ١٩٣٥ فقد كانت تتمثل فى اليسر العظيم الذى تمتعت به مصر أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، إلى أن حلت الأزمة المالية بالعالم ، كذلك من عوامل الابتعاد نفور المصريين من الاغتراب واقتران اسم السودان فى أذهان عامتهم بالخدمة العسكرية وشدة الحرارة والعناء^(١٣) .

ويمكن إضافة عوامل أخرى منها صعوبة نقل البضائع بين مصر والسودان وفداحة أجورها ، ومنافسة البضائع اليابانية للبضائع المصرية فى السوق السودانية التى غمرتها بأحذيتها ومنسوجاتها الرخيصة ، وكذلك منافسة البضائع التشيكوسلوفاكية^(١٤) .

ويظهر تحسن فى الميزان التجارى السودانى فى عام ١٩٣٤ - كما سبق القول -

ازداد دخل الحكومة إلا فيما يخص أسهمها في محصول القطن بطوكر والجزيرة ، فقد كان إنتاج القطن مخيباً للآمال حيث لم يزد إنتاج الفدان الواحد عن ٢,٣٤ قنطاراً^(١٥) .

وقد بدء في خلال عام ١٩٣٤ عمل خطة لزيادة المساحة المروية في أرض الجزيرة ، وترتب على ذلك إنشاء ثلاثة محالج صغيرة في مديرية كردفان لتفنى بالحاجة التي أوجبها الاتساع السريع في زراعة القطن في جبال النوبا على المياه المطرية حيث ازداد المحصول من ٣٣,٥٦٦ قنطاراً في ١٩٣٢ / ١٩٣٣ إلى ٨٦,٨٠٠ قنطاراً في عام ١٩٣٣/١٩٣٤ .

أما محصول ١٩٣٤ / ١٩٣٥ فكان يقدر بما يزيد عن ١٣٣,٠٠٠ قنطاراً . كذلك فقد أقيمت «فابريقه» لنشر الخشب في مديرية الفونج لسد حاجة السكك الحديدية السودانية بما تحتاج إليه من «الفلنكات» ، كما أجريت تخفيضات لا بأس بها في كثير من أجور النقل بالسكة الحديدية وفي أسعار السكر وأجور التليفونات ، وبالإضافة إلى ذلك كله فقد خفضت الضرائب في بعض المراكز التي كانت تعاني من سوء الأحوال الاقتصادية^(١٦) .

وهكذا يتضح لنا أن الأوضاع الاقتصادية والسبل الممهدة لها في السودان قد بدأت في التحسن تدريجياً ، الأمر الذي شجع رجال الاقتصاد المصريين أن يبدأوا في إعادة الاتصالات الاقتصادية ومحاولة تذليل الصعاب التي كانت تقف حجر عثرة أمام هذه الصلات ، ولهذا يمكن القول بأن سفر البعثة المصرية الاقتصادية إلى السودان عام ١٩٣٥ كان بمثابة «فتح جديد»^(١٧) .

أهداف البعثة :

في مستهل عام ١٩٣٤ ، وبمناسبة انعقاد لجنة القطن الدولية المشتركة في فبراير ١٩٣٤ بالقاهرة ، قام فؤاد أباطة مدير عام الجمعية الزراعية الملكية المصرية

برحلة جوية لجمع معلومات عن زراعة القطن فى وادى النيل ، وقد وصل إلى الخرطوم مساء ٧ يناير ١٩٣٤ وغادرها إلى جوبا ثم إلى «عنتبه» على خط الاستواء على بحيرة فيكتوريا بالسيارة ، ومنها إلى «كانبالا» عاصمة أوغندا ثم إلى «جنجا» ، فشاهد منابع النيل وتجول فى مناطق زراعة القطن بأوغندا ، ثم اتجه إلى ممباسة وإلى مقديشو بالصومال «الإيطالى» ليشاهد مزارع القطن هناك ، ومنها اتجه إلى عدن وجيبوتى ونزل مصوع ، ومنها بالسيارة إلى أسمرة عاصمة إرتريا ، ومنها إلى كسلا فى شرقى السودان ، فالقضارف فسناى فواد مدنى وأرض الجزيرة وشاهد مزارعها القطنية ثم انتهى إلى الخرطوم^(١٨) .

وفى ختام هذه الزيارة - التى تعتبر تمهيدا لزيارة البعثة فى عام ١٩٣٥ - قدم مذكرة عن زراعة القطن فى السودان وهو الهدف الأساسى الذى جاء من أجله ، ولكنه خرج بنتائج أخرى ذات أهمية بالغة فى خدمة الاقتصاد المصرى السودانى وزيادة التعاون بين البلدين فى هذا المجال ، حيث أشار بقوله إلى أن الأحوال فى السودان - فى الوقت الحاضر - ليست على ما يرام ، وخاصة من الوجهة الاقتصادية والتجارية البعثة ، وأنه لابد من زيادة التعاون الزراعى والتجارى بين البلدين^(١٩) .

ولقد عرض فواد أباطة على الأمير عمر طوسون ، رئيس الجمعية الزراعية الملكية فكرة تكوين بعثة مصرية لزيارة السودان لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، فأبدى الأمير عطفه وتشجيعه ، وكان مشهورا باهتمامه بكل ما يتعلق بأمور السودان ، وشكلت لجنة بالجمعية الزراعية لدراسة الفكرة ، واتصل فؤاد أباطة بمندوب حكومة السودان فى مصر ، كما جرت مقابلة بينه وبين رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا ، كما قابل السير ستيورات سايمز حاكم عام السودان وشرح لهما - على انفراد - أهداف البعثة والنتائج التى سوف تعود على البلدين فوفا عليها .

كذلك قابل فؤاد أباطة رئيس الغرفة التجارية السودانية ، وكان موجودا بمصر ويبحث معه تفاصيل المشروع فتلاقت الأفكار حول هذه الفكرة ، إذ كان رئيس الغرفة يعمل من جانبه لتحقيق مثل هذه الأغراض^(٢٠) .

ولقد قرر مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية * فى ٩ أغسطس ١٩٣٤ برئاسة الأمير عمر طوسون ما يلى :

- ١- إعداد مكان لمعروضات السودان فى المعرض الزراعى الصناعى القادم ** .
- ٢- تنظيم رحلة للسودان فى شهرى يناير وفبراير ١٩٣٥ .
- ٣- مشروع تأليف شركة من أهالى مصر والسودان لمشتري أرض زراعية بالسودان واستثمارها .
- ٤- دراسة إنشاء فرع للجمعية الزراعية بالخرطوم .
- ٥- دعوة بنك مصر لإنشاء فرع له بالخرطوم (٢١) .

ولقد لخصت جريدة حضارة السودان أهداف البعثة الاقتصادية المصرية التى كان من المقرر إيفادها إلى السودان فى هدفين : الأول زراعى ...

ويرمى إلى تحقيق غرضين : الأول : ويتعلق بالجانب الزراعى من حيث التعرف على نوعية التربة الزراعية السودانية وأنواع المزروعات التى يمكن زراعتها ، والثانى وهو ما ترمى إليه الجمعية الزراعية المصرية من إنشاء «عزب» على نفقتها تقوم فيها بأعمالها التجريبية وفق برنامجها العملى الذى تسير عليه فى القاهرة ، وهى ذات نظم خاصة فى الانتاج الزراعى بالإضافة إلى تكوين شركة زراعية .

أما الهدف الآخر فهو يتعلق بالجانب التجارى ، وهو يحتاج فقط إلى مزيد من النشاط والتوسع والتنظيم (٢٢) .

ولقد حرصت الجمعية الزراعية أن تُذكر أعضاء البعثة بأن هدف البعثة اقتصادى بحت وعليهم أن يبتعدوا عن الاشتغال أو المباحثة فى الأمور السياسية والدينية ، ولهذا فقد كان إلقاء الخطب أو البيانات فى الحفلات أو غيرها لا يتم إلا بعد اطلاع اللجنة المنظمة للرحلة على ما سيقال مقدما وتسليم كل كلمة لفؤاد أباظة (٢٣) .

وكان قيام البعثة من مصر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٥ عن طريق السويس (٢٤) .

ولقد تكونت البعثة من اثنين وثلاثين عضوا يمثلون الجمعية الزراعية ، وجمعية خريجي مدارس الزراعة ، والنقابة الزراعية العامة ، والغرفتين التجاريتين بالقاهرة والإسكندرية ، وكبار الزراع والتجار والأعيان ، كما ضمت الطبيب والمهندس والحقوقى ، ومندوبين عن الصحافة المصرية يرافقهم مصور الجمعية للسينما والفوتوغرافية . وكان يرأس البعثة رشوان محفوظ باشا ومقررها فؤاد أباطة (٢٥) .

جولات ودراسات البعثة فى السودان

يجدر بنا قبل أن نتبع جولات ودراسات البعثة فى السودان أن نشير إلى حقيقة هامة ، وهى أن الشعب السودانى وعلى رأسه المسئولين قد أظهروا كل مشاعر الود لأعضاء البعثة . ففى كل مكان من أرض السودان حلوا به وجدوا ترحيبا حارا ، الأمر الذى يعكس النوايا الطيبة لدى الطرفين فى إعادة الصلات الاقتصادية إلى درجة عالية من القوة .

ولقد تألفت لجنة لاستقبال البعثة فى بور سودان ومرافقتها حتى نهاية الرحلة ، كان على رأسها مسيو كونتو ميخالوس Contmichalos رئيس الغرفة التجارية بالسودان سابقا ، والشيخ محمد أحمد البرير أحد كبار التجار ، ومصطفى أبو العلا أفندى التاجر بمصر والسودان ، والشيخ أحمد عثمان القاضى رئيس تحرير حضارة السودان وغيرهم (٢٦) .

ويبدو أن حسن الاستقبال قد بدأ قبل وصول البعثة إلى أرض السودان ، فقبل أن تطلع الباخرة من السويس تلقى أعضاء البعثة دعوات كثيرة من السودان ، من ذلك حفلة شاي يقيمها الحاكم العام للسودان ، ودعوة من السيد الميرغنى زعيم الطريقة الختمية الذى يتمتع بمكانة روحية فى السودان وفى شرقه على وجه الخصوص ، وكذلك فقد تلقت البعثة دعوات من الشيخ أحمد عثمان القاضى رئيس تحرير حضارة السودان ، ومسيو كونتو ميخالوس ، بالإضافة إلى كثير من الدعوات الأخرى من مختلف أفراد الشعب (٢٧) .

وفى كل مكان زارته البعثة أو مرت به لاقت ترحيبا شديدا وكرما من لدن الشعب السوداني . ولقد وصف الصحفى عبد الله حسين الذى كان مرافقا للبعثة هذا الاستقبال تفصيلا ، والذى كان فى مجمله تعبير عن حسن الضيافة ودعوة لفتح صفحات جديدة فى كل المجالات ومنها المجال الاقتصادى^(٢٨) .

وعلى سبيل المثال جرى استقبال بنادى الموظفين بواد مدنى وألقيت قصيدة جاء فيها :

قد طالع السودان يوم قد ومكم قال سيبدل ضيقها برخائها
أو ليموها إذ هبطتم أرضنا مننا خشينا العجز عن إحصائها^(٢٩)

ولم يقتصر الأمر على الترحيب بهذه البعثة الاقتصادية فحسب ، بل طالب السودانيون بمزيد من البعثات غير الرسمية فى كافة المجالات الأخرى الثقافية منها والعلمية وشتى ميادين الإصلاح الاجتماعى^(٣٠) .

ويمكن تقسيم برنامج البعثة إلى ثلاث مجالات : زراعى ، وصناعى ، وتجارى .
١- المجال الزراعى :

كان اهتمام رجال البعثة بالأمور الزراعية قد أخذ منهم وقتا كبيرا ، فلم يجلسوا مع المسئولين لسماع أحاديث نظرية ، ولكنهم قاموا بزيارات ميدانية ليتعرفوا عن كثب على كافة المشاكل التى تواجه الزراعة والسبل الموصلة إلى استفادة مصر والسودان فى هذا المجال .

فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ توجهت البعثة إلى طوكر لزيارة حقول المزروعات بها وخاصة القطن . ومنطقة طوكر عبارة عن دلتا مساحتها ٢٥٠ ألف فدان ترويه السيول والأمطار وروافد الأنهر الصغيرة - كنهر بركة مثلا - وهى غير متصلة بنهر النيل ، وتسقط السيول فى طوكر خلال فصل الصيف ، إلا أن حجم المنزرع من مساحتها لا يتجاوز العشر ، من بينها ٣٢ ألف فدان من القطن وسبعة آلاف من الدخن والعدس والذرة .

وفى أوائل أغسطس حين يكون فصل الأمطار قد انتهى يبدأ الزرع فى النباتات ، وفى أواخر نوفمبر تظهر بواكير لوز القطن . وفيما بين أواخر يناير وفبراير يمكن الحصول على «الجنية الأولى» من القطن ، ويستمر الجنى حتى منتصف شهر يونيو . ويهجر الزراع طوكر خلال الصيف حيث تهب رياح «الهبوب» العاتية . ومن المعروف أن معظم الزراع ليسوا من أهل طوكر بل يأتون إليها من أنحاء مختلفة من السودان خلال الشتاء وهو فصل الزراعة^(٣١) .

أما ملكية الأرض فى طوكر فقد كانت للحكومة التى توزعها على القبائل التى تبلغ عددها ٧٢ قبيلة . وتستبقى الحكومة بضعة آلاف من الأفدنة لتوزعها على الأفراد من غير القبائل لزراعتها ومنهم يونانيون^(٣٢) .

وينتج الفدان الواحد نحو ستة قناطير «صغيرة» * ، ويحلج القنطار الصغير فينتج حوالى ٣٥٣٠ رطلا والباقي بذرة . ويشتري قطن طوكر مسيو كونتو ميخالوس وبيل بالإسكندرية ، وشركة إسكندرية التجارية ، وأولاد إلياس دباس بمصر والسودان ، ومستراى إيفانس بليفربول . ويصدر القطن إلى إنجلترا وفرنسا . وقطن طوكر كله من نوع «سكلاريدس»^(٣٣) .

وتشير تقارير الخارجية البريطانية إلى بداية حدوث زيادة طفيفة فى عام ١٩٣٤ بالنسبة لقطن طوكر إذا ما قورن بإنتاج عام ١٩٣٣ ، فقد أصبح دخل الحكومة ٥٦٠٠٠ ألف جنيه بدلا من ١٦٠٠٠ ألف جنيه فى العام السابق^(٣٤) .

وبعد زيارة طوكر اتجه أعضاء البعثة إلى زيارة أراضي مديرية كسلا التى تروى بماء نهر الجاش . وتبلغ مساحة المنطقة ١٥٠ ألف فدان يزرع منها ٣٢ ألف فدان ، منها ٢٨ ألف فدان تزرع قطننا من نوع السكلاريدس . وجميع الأراضي حتى المنزرعة منها ملك للحكومة التى تقوم بتأجيرها للأهالى .

وتسير الزراعة فى هذه المنطقة على طريقة الدورة الثلاثية ، فتزرع بالقطن عاما وتظل الأرض خالية من زراعة القطن أو أية زراعة أخرى فى العامين التاليين . وتتولى

الشركة الزراعية الإنجليزية بيع قطن الجاش فى إنجلترا مباشرة ، وتعطى نصف الأرباح إلى الزراع والنصف الآخر للحكومة^(٢٥) .

ولقد قام فؤاد أباطة ومعه عشرة من أعضاء البعثة بزيارة مزارع تسانايا على الحدود الأرتيرية ، وكان قد سبق أن زارها فى العام الماضى . وكان الدكتور جسابرىنى عضو مجلس الشيوخ الإيطالى والحاكم العام الإيطالى لارتيريا والصومال سابقا ، قد استقال من منصبه وألف شركة لزراعة القطن فى تسانايا فى مساحة بلغت ثلاثين ألف فدان قابلة للزراعة ومن الأنواع التى تم زراعتها القطن السكلارىدى والأشمونى ، ولم تفلح زراعة القطن الأمريكى . وتعتمد عملية الرى فى مزارع تسانايا على نهر الجاش * حيث أقيمت القناطر بالإضافة إلى سد ، وكلها متفرعة من النهر . وقد تمت الاستفادة من السد فى رى أراضى كسلا ، وبالقناطر فى رى تسانايا بمقتضى اتفاق بين حكومتى أرتيريا والسودان . وتدفع الحكومة السودانية ثمنا للماء لحكومة أرتيريا^(٣٦) .

ثم توجه أعضاء البعثة فى أعقاب تلك الزيارات إلى بلدة القصارف ، وهى بلدة ذات أراضى واسعة جدا وخصبة ، وتروى أكثرها بمياه الأمطار التى تسقط من أوائل يونيو إلى أوائل أكتوبر . ومن أهم حاصلاتها الذرة بأنواعها والسمسم والفول السودانى والقطن بالإضافة إلى ما تنتجه غاباتها الكثيفة من الصمغ^(٣٧) .

ولقد بلغ محصول السمسم فى العام السابق لمجىء البعثة (١٩٣٤) سبعة آلاف طن تقريبا ، وهو أجود أنواع السمسم السودانى . ويصدر معظمه إلى مصر ، أما أهم أنواع الذرة فتسمى «الفتريته» ومتوسط محصولها حوالى أربعين ألف طن تستهلك معظمها محليا فى السودان . وهناك الذرة المقد والقصابى والجمبرى . وقد صدر منها لمصر فى ١٩٣٤ حوالى أربعة آلاف طن ، ومن أهم أنواعها الشامى التى تزرع على شاطئ الرهد^(٣٨) .

والأراضى فى القصارف ملك للحكومة ، إلا أنها تعطى حكرا للأهالى لمدة ثمانين عاما ، لهم فيها حق الانتفاع^(٣٩) .

ولقد كان من الطبيعى أن تزور البعثة الأراضى التى تستزرعها أسرة المهدي ،
والتي كان على رأسها آنذاك السيد عبد الرحمن المهدي ، ومن ثم اتجهت البعثة
إلى جزيرة أبا التى هى عبارة عن جزيرة مستطيلة خصبة فى النيل الأبيض طولها ٦٠
كيلو مترا ، وكانت لها شهرة واسعة فى الأخشاب التى تؤخذ من غاباتها .

وقد باع السيد عبد الرحمن المهدي كل ما يملكه من أخشاب واشترى بثمنها
ألوف الأفدنة . وقد بدأ مشروعاته الزراعية بزراعة ١٧٠ فداناً من القطن ، وأعطى
الفدان الواحد حوالى خمسة قناطير مصرية من القطن . وقد وصل حجم المساحة
المنزوعة من القطن فى عامى ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ إلى ثلاثة آلاف فدان ، وقد بلغت
المساحة التى كان يزرعها المهدي ثلاثين ألف فدان^(٤٠) .

وكان مسيو كونتو ميخالوس يشتري جميع كميات القطن التى هى من نوع
السكلاريدس . وكان القطن فى أطيان المهدي يزرع على طريقة الدورة الثلاثية ، إذ
كان الفلاحون يزرعون فى السنة الأولى قطناً وفى السنة التى تليها ذرة وفى السنة
الثالثة يتركون الأرض خالية «للتشميس» ، ولكنهم يفضلون أحيانا أن تزرع الأرض
قطناً وتترك لعامين متواليين دون زراعة .

وكانت الحكومة تفرض عشرة قروش ضريبة على كل فدان فى جزيرة أبا سواء
أكان مزروعاً أم لا ، ولكنها كانت تعيد النظر أحيانا حسب حجم المحصول . وتسقط
الأمطار فى أغسطس وسبتمبر وتظل زراعة القطن لمدة تسعة شهور من أول أغسطس
حتى آخر أبريل . وقد قسمت الأطيان إلى ٧٥٠ «حواشه» . والحواشه عبارة عن
خمس أفدنة^(٤١) .

وقد بلغ عدد من يعملون فى أراضى جزيرة أبا لحساب السيد عبد الرحمن
المهدي ٧٥٠ زارعا بالإضافة إلى أسرهم . وقد أعد لهم منازل ومستشفى ومدرسة
كانت فى نتائجها أحسن مدرسة فى النيل الأبيض .

ومن الأمور اللافتة للأنظار أن السيد عبد الرحمن المهدي كان يقدم الرعاية
اللازمة لمزارعى أراضيه ، فقد أعد لهم السكنى وقام بالإنفاق على زواجهم

والاهتمام بشئونهم الصحية . وكان يعطى الفلاح فى الشهر أجرة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ قرشا ، فضلا عما تقدمه لهم الدائرة من ثياب وطعام وغير ذلك^(٤٢) .

وفى ٧ فبراير ١٩٣٥ زارت البعثة واد مدنى وشاهدت حقول التجارب الخاصة بنقابة الشركة الزراعية الإنجليزية لأراضى الجزيرة .

وقد تحدث مفتش حقول التجارب مع أعضاء البعثة وشرح لهم مهام هذا الحقل التى تتلخص فى دراسة نتائج وتكون المحصول على التربة ، وذكر لهم أنه لا أساس للشائعات التى تقول بأن أرض الجزيرة عرضة لفساد خطير وعاجل . وأضاف المفتش قائلا إن هذه المزرعة أنشئت منذ سبعة عشرة عاما وبلغت الآن ثمانمائة فدان ، منها مائة وثمانون فداناً لزراعة القطن ، ومائتان وعشرون لزراعة الذرة واللوبياء ، وذكر بأن العمل فى هذه المزرعة مقسم إلى عدة أقسام كلها تقضى إلى هدف واحد وهى :

١- القسم الزراعى : ويهتم بإجراء التجارب الزراعية وعمليات التسميد والتخطيط والرى والقيام بتجارب الاستنبات .

٢- قسم ملاحظة النبات : ويقوم بعمل إحصاءات تتعلق بتقدم المحصول .

٣- القسم الفيزيولوجى : ويقوم بدراسة فيزيولوجية المشروعات القطنية .

٤- القسم الكيمىائى : ويقوم بدراسة التغيرات التى تطرأ عند الرى والعمل على ابتكار وسائل جديدة لتحسين التربة .

٥- قسم الحشرات : ويقوم بدراسة الآفات التى تهاجم المحاصيل .

٦- القسم الماتولوجى : ويقوم بدراسة أمراض النبات وأهمها حشرة «البلاك آرم» ، والليف كيرل .

٧- قسم استيراد النبات : ويقوم باختبار وتوليد أنواع عديدة من القطن والمحاصيل الأخرى^(٤٣) .

وقد خرج أعضاء البعثة من زيارتهم حقول التجارب بعدة فوائد زراعية بعد أن شاهدوا ما يلى :

- ١- حقلا زرع قطنا وفي السنة التالية زرع لوبيا .
- ٢- حقلا زرع قطنا وفي السنة التالية زرع ذرة .
- ٣- حقلا زرع قطنا وفي السنة التالية ترك بورا .

وكانت النتيجة أن الحقل الثالث كانت زيادته محسوسة . والأول أعطى محصولا أقل من الثالث بشيء قليل ، والثاني جاء بنقص .

ويتضح من ذلك أن الذرة تجهد الأرض ، وأن اللوبيا لا تجهد الأرض . ويتم جنى قطن الجزيرة ثلاث مرات في السنة ، وتسمى الجنية الأولى «لقيطة»^(٤٤) .

وقد زارت البعثة مزارع القطن في أرض الجزيرة التي تتمتع بخصوبتها وإمكان ربيها عن طريق التلمبات . وكانت الحكومة السودانية عاجزة على إنشاء خزان على النيل الأبيض فوضعت مشروع خزان سنار ، إلا أن العمل توقف فيه بسبب الحرب العالمية واستمرت الحكومة في إنشاء التلمبات ، وفي أعقاب الحرب عادت الحكومة إلى مشروع خزان سنار . وفي سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تم إنشاء الخزان الذي تضمن شق ترعة رئيسية تستمد ماءها من النيل عند الخزان . وكان المشروع يهدف إلى زراعة ثلاثة ملايين فدان وهي المساحة القابلة للزراعة . وكانت مساحة الجزيرة أربعة ملايين فدان ومن ثم فإنه سيتبقى مليون فدان غير قابلة للزراعة . وكانت المساحة مقيدة بزراعة ٣٠٠ ألف فدان إلا أن الإنذار البريطاني سنة ١٩٢٤ قضى بزراعة كل المساحة ، وكان حجم الأراضي التي تم إعدادها فعلا تتراوح بين ٧٥٠ ألف فدان و ٨٠٠ ألف فدان .

وكانت الشركة - التي كان كبار موظفيها ومساهميها من الإنجليز - تقوم بزراعة هذه المساحة قطنا جريا على طريقة الدورة الرباعية ، بمعنى أنها تزرع ربع هذه المساحة قطنا سكلاريدس أي ١٨٠ ألف فدان في كل سنة ، وفي السنة التالية لا تزرع هذه المساحة بل تزرع ربعا آخر ، كما كانت شركة كسلا تزرع من هذا الربع نحو عشرين ألف فدان ، وذلك لأن الحكومة وضعت يدها على منطقة كسلا وأعطت إلى شركة كسلا مساحة أخرى في أرض الجزيرة^(٤٥) .

٢- المجال الصناعى :

وفى المجال الصناعى لا يمكن القول بأن البعثة قد زارت أو شاهدت مصانع ذات إنتاج كبير ، بل كان أكثرها أو كلها بسيطا جدا ، وقام على ما تنتجه البلاد فى المجال الزراعى ، ففى سواكن زار أعضاء البعثة محالج القطن الذى أنشأه أولاد دباس ، كان يقوم بحالج قطن طوكر كما كان أصحابه مصريين ، وجميع عماله من سكان سواكن ، كذلك زار أعضاء البعثة مصبغة الشيخ محمد السيد البربرى التى كان يعمل بها عشرون عاملا^(٤٦) .

وقد توجه فريق من أعضاء البعثة فى سنار إلى محالج القطن التابع للحكومة والمجاور لمحطة سنار ، والذى كان يديره صياد إنجليزى يدعى جاكسون . ويقوم المحالج بحالج القطن الأمريكى الذى كان يزرع فى بلاد النوبة بالسودان^(٤٧) .

كذلك اطلع أعضاء البعثة الذين زاروا تسانيا بأرتيريا على محالج للقطن ومعصرة للزيت ومصنع للصابون . كما شاهدوا أحد النجارين من بلدة المنصورة كان يقوم بصنع دواليب المحالج^(٤٨) .

وفى واد مدنى زارت البعثة المصرية محالج القطن التابع للشركة الزراعية الإنجليزية ، وهو عبارة عن أربعة عنابر لكل ماكينة وثمانون دولا ، وكان يشتغل به ثلاثمائة عامل ، كما كان يوجد به نجار مصرى^(٤٩) .

٣ - المجال التجارى :

كان للبعثة المصرية نشاط تجارى هام تمثل فى الزيارات التى تمت للأسواق والتعرف على أسعارها وقيمتها الاقتصادية ، ومدى ما يمكن أن تحتاجه السوق المصرية منها والدعاية لها ، بالإضافة إلى التعرف على مدى النقص السلعى فى السوق السودانية ، وعقد الصفقات ، بالإضافة إلى دراسة هذه الأمور دراسة إقتصادية .

ويبدو أن هذه الأمور قد بدأ تنفيذها منذ أن وطئت أقدام رجال البعثة المصرية المركب التي أفلتهم للسودان ، حيث قدم كل من عبد المجيد الرمالى ومحمد حسين الرشيدى * هديتين للركاب من إنتاج مصنعيهما . فقدم الأول الشيكولاته والملبس ، وقدم الآخر الحلاوة الطحينية ، فكانت دعاية ظريفة وذكية^(٥٠) .

وعقب وصول البعثة إلى بور سودان ، وفى طريقها من بورسودان إلى كسلا زارت سوق «درديب» ، وشاهدوا بها سوقا لبيع الدوم وصل محصوله آنذاك إلى ثمانية آلاف طن قدرت بعشرين ألف جنيه ، وكان يشحن من درديب إلى اليابان وإيطاليا ليستخدم فى عمل الزراير .

وتعرف أعضاء البعثة على أهم تجارة فى كسلا وهى تجارة الجمال وتتولاها قبيلة الرشايدة . وتقوم بتصديرها إلى مصر لتباع بأسواقها فى دراو وفرشوط وإمبابة . وقد وصل عدد الجمال المباعة آنذاك إلى ١٤١٠٥ ، بلغت أثمانها أربعة وثمانون ألف جنيه^(٥١) .

وفى ٢ فبراير ١٩٣٥ اتجه رجال البعثة إلى مدينة القضايف ، وقد لاحظوا فيها وجود يونانيين وأرمن يتجرون فى كل شىء ، وتنتشر البضائع اليابانية فى سوقها كما كان الحال فى سائر المدن السودانية^(٥٢) .

وعقب زيارة أعضاء البعثة لخزان سنار اتجهوا إلى سنجة عاصمة مديرية الفونج تلبية لدعوة مصطفى أبو العلا وعوض أبو العلا واخوتهما ، وهم من كبار تجار السودان ، وكانت نشأتهم بإسنا ، وأصبح لهؤلاء التجار مكاتب ومخازن فى الخرطوم وبورسودان وسنجه وأم درمان والقاهرة وغيرها .

وقد خطب أحد أعضاء البعثة خلال هذه الدعوة فقال « . . . إن السادات أبو العلا تجار مصريون ، وقد أسس المرحوم والدهم محلهم التجارى بالسودان منذ تسعين عاما ، وساروا فى تجارتهم سيرا حميدا حتى وصلوا الآن إلى مقام محمود فى تجارة السودان . وقد اتصلوا بتجارة مصر منذ إقامتهم بالسودان » ، وأضاف أنهم فى

العام الماضى (١٩٣٤) قد صدروا وحدهم إلى مصر ما يزيد على صادرات السودان بل أن تجارتهم قد اتصلت بأوروبا وأمريكا^(٥٣) .

ثم توجهت البعثة المصرية بعد ذلك إلى سوق كوستى فشهدوا سوق الحاصلات وبها بورصة للمبيعات وتحديد الأسعار وتعقد بها يوميا صفقات بمزادات ، وتتصل كوستى مع البلاد الأخرى بالتلغراف لمعرفة الأسعار وتدوينها على سبورة تعلن فى السوق .

وفى تددلتى توجه أعضاء البعثة إلى سوق الدكاكين - بعد أن استقبلوا من قبل التجار- وشاهدوا الأقمشة اليابانية التى تباع بها . وبعد ذلك توجهت البعثة إلى (أم روابة) وشهدوا سوق الصمغ والسمن والبورصة . وبعد ذلك توجه أعضاء البعثة إلى الأبيض ، وزاروا السوق الخاص بالصمغ ، وهى أكبر سوق بالسودان^(٥٤) . وتقع السوق فى فضاء واسع وقد وضع الصمغ فى أكياس من الجلد . وصمغ الأبيض من نوع يسمى (الهشاب)^(٥٥) .

وبورصة السودان عبارة عن بناء فسيح به مقاعد أمامها مناخذ ، ولكل مقعد رقم نحاسى معلق فى عمود يجلس أمامه كل تاجر أو وكيله من المشتريين .

ولم يكن يسمح بالمضاربة فى البورصة ومزادها إلا للتجار أو وكلائهم المسجلة أسمائهم فى سجل السوق . وعلى كل تاجر حصل على التسجيل أن يقوم بتنفيذ جميع الشروط وفى مقدمتها عدم الغش ، ودفع الثمن الذى رسا مزاده على المشتري فى نفس اليوم للبائع وإلا استبعد اسمه نهائيا من السوق .

وعند انتهاء المزاد يعطى الملاحظ لكل بائع ورقة يتسلم بها الثمن من المشتري فى الحال ، ويوزن الصمغ ويقيد وزنه بالورقة^(٥٦) .

وقد زار أعضاء البعثة سوق الماشية بالأبيض الذى يحوى الخراف والأبقار . وقد بلغ سعر الأقة من الضأن المذبوح قرشين ونصف ، ولحم البقر قرشا ونصف . كما زار أعضاء البعثة أيضا متاجر الأبيض وحوانيتها ولاحظوا وجود تجار من الهنود واليونانيين والأرمن فضلا عن تجار المدينة^(٥٧) .

وتعتبر مصر من أهم مستوردي حاصلات الأبيض ، إلا أن تجار مصر يفضلون دوما حاصلات مديرية كردفان خصوصا الأذرة «الزنارى» ، وقد بلغ حجم الصادرات منها لمصر أكثر من عشرة آلاف طن عام ١٩٣٤ ، بالإضافة إلى الفول وحب البطيخ^(٥٨) .

نتائج البعثة :

يجدر بنا - بعد أن عرضنا الأهداف وبرنامج البعثة - أن نرصد النتائج التي أسفرت عنها هذه البعثة الاقتصادية ، والتي تركزت في مجالين أساسيين هما المجال الزراعى والتجارى . وقد تم تكوين لجنتين من الطرفين لدراسة هذه المسائل .

فى المجال الزراعى :

لقد كان هذا المجال ميدانا خصيبا لدراسات رجال البعثة المصرية ، ومن ثم كان من الطبيعى أن تسفر عنها نتائج مفيدة . ففى بيان البعثة الذى صدر قبل مغادرتها السودان أبدت حكومة السودان استعدادها لقبول مبدأ شراء أراضي زراعية فى السودان^(٥٩) . وقد تم ذلك فى أعقاب مقابلة البعثة المصرية للمستترىجمان السكرتير المالى ثم المستر جيلين السكرتير المدنى ، ومعنى ذلك إمكان المصريين أن يملكوا الأراضي فى السودان سواء من الحكومة السودانية أو من الملاك السودانين بعد تصديق الحكومة^(٦٠) .

وقد طرحت أفكار بإنشاء شركة زراعية برؤوس أموال مصرية سودانية ، وكانت هذه المسألة محل نقاش بين المصريين والسودانيين حول المقصود منها - فى حالة حدوث اتفاق بين الطرفين - وهل ستكون شركة بالتأزر مع ملاك المزارع الحالية فى شمال الخرطوم أم أنها تريد أن تمتلك مساحات أخرى من الأراضي . كذلك فقد طرح تساؤل حول حجم رؤوس الأموال التى يعتقد أعضاء اللجنة السودانية أنها لازمة لهذا الغرض . وكان من رأى كونتمينخالوس عدم الاشتراك فى مشروعات ذات أحجام

صغيرة ، كما كان من رأيه أن تبدأ الشركة أعمالها بالقرب من العاصمة ، وإذا ما نجحت الشركة فى عملياتها فإن الإدارة تنظر فى زيادة أعمال الشركة فى جهات أخرى فى السودان ، وقد تم مناقشة رأس مال الشركة حيث سأل فؤاد أباطة عن مدى استعداد السودانين فى المساهمة فى هذا المشروع فأجاب مسيو كونتمينخالوس أنه فيما يختص به - فى حين الوصول إلى اتفاق - يمكنه أن يضم مزرعة شركته إلى الشركة الجديدة ، وعلى هذا يكون على استعداد للاشتراك برأس مال يعادل خمسين ألف جنيه من الأسهم^(٦١) .

وقد شارك فى المباحثات بعض أصحاب المزارع أمثال كפורى ، الذى رأى مع زميله أزمير ليان أنه من الأصوب الاشتراك بمبلغ مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه ، لأنه من الصعب الحصول على نقود فى السودان خارج دائرة ملاك المزارع^(٦٢) .

ومن المعروف أن الملكيات الصغيرة فى السودان لم تكن تقل عن خمسة آلاف فدان ، ولهذا فإنه إذا أريد تفادى عدم النجاح فينبغى أن تكون المشروعات الزراعية كبيرة ، لأن المشروعات الصغيرة منها يتعذر إدارتها^(٦٣) .

وقد جرى مناقشة موضوع شراء الأراضى وتكوين شركة زراعية على صفحات الجرائد . فقد أشارت صحيفة (حضارة السودان) إلى ذلك بأن هذا المشروع يرمى إلى تقوية الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان ، وطالبت بأن يأخذ الموضوع أسلوباً إيجابياً ويخرج من مظان البحث والاستقراء^(٦٤) .

كما أشارت الصحيفة أيضاً إلى موضوع تملك الأراضى فى السودان بأنه مسألة تقديرية قد يكون فيها الربح إذا استطاع المشتري أن يكسب من الأيدى العاملة فى الأراضى خصوصاً وأن هناك نقصاً فى هذه الأيدى بالسودان^(٦٥) .

وقد أبدى أحد رجال الأعمال السودانين رأيه فى هذه المسألة بقوله إنه وإن كان لا مندوحة من أن تشتري الجمعية الزراعية أو أصحاب رؤوس الأموال المصريين بعض الأراضى الزراعية فى السودان لاستغلالها ، فإننا كسودانيين نرجو أن يكون

هذا الشراء من ملاك وطنيين فهم أهل البلد وأصحابها وهم الذين تربطهم بمصر أسمى الروابط ، خاصة وأنه لدى المشتري المصرى كل ما يريده من مختلف المساحات الزراعية ، فإن أراد قطعاً صغيرة فهي متوفرة وإن أراد قطعاً كبيرة المساحة قائمة بذاتها فلدى كبار الملاك وزعماء السودان أمثال السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدي من الأملاك الواسعة والمساحات الأرضية الشاسعة فى شمال السودان وجنوبه ما يربو على حاجة المشتريين المصريين^(٦٦) .

وأضاف صاحب هذه الفكرة قائلاً : وبهذا الجوار الزراعى الذى تحوطه أملاك أخرى لملاك وطنيين تحقيق لما يرجوه السودانيون من وراء هذا الجوار ، ومن أخذ بأسباب الوسائل الزراعية المصرية الحديثة ، وبما يبذله الفلاح المصرى من مجهود وخبرة زراعية جعلته من أشهر مزارعى العالم ، وبذلك يسدى الفلاح المصرى إلى شقيقة السودانى كل ما يمكن أن يتوقعه منه من خير فى الاختلاط ، ومضى يقول : إن مثل هذه الظواهر المحلية لها أكبر الأثر فيما يترتب على مجهود البعثة من نتائج ، فإذا قُضِلَ غير الوطنيين على الوطنيين فإن النتيجة لا يستفيد منها المالك السودانى بل قد يؤدى هذا إلى خيبة الرجاء^(٦٧) .

وهكذا يطرح صاحب رأى وجهة نظر جديدة بالفهم يريد أن تعود وتعم الفائدة على كافة السودانين الوطنيين كبيرهم وصغيرهم ، فالشراء يجب أن يكون من أبناء البلد ممن يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضى ، خاصة إذا علمنا أن هناك أفراداً ليسوا بسودانيين أتوا إليه واشتروا مساحات كبيرة من أراضيه أمثال كفورى الذى كان يمتلك أراضى شاسعة فى الخرطوم بحرى وغيره ، كذلك فإنه يريد أن تتواجد هناك مساحات صغيرة من الأراضى بجوار المساحات الكبيرة ، وبمعنى آخر يريد أن يستفيد المزارع السودانى صاحب المساحة الصغيرة ويكتسب خبرة من مثيله المصرى .

وقد أخذت مسألة إنشاء شركة مصرية سودانية جانباً من البحث والمناقشة ، وكانت النتيجة أن هذا الأمر كان يلزمه زيادة فى الدراسة وإرسال إخصائيين إلى أرض الجزيرة لفحصها تمهيداً لإنشاء الشركة^(٦٨) .

وحول محاضرة لفؤاد أباظة بالجمعية الجغرافية فى ٢٥ أبريل ١٩٣٥ عقلت جريدة حضارة السودان بقولها : إن فؤاد أباظة أبان فى المحاضرة وجهة النظر المصرية فى مشروع إنشاء شركة زراعية برؤوس أموال مصرية سودانية وإن ذلك يحتاج إلى بحث ودراسة فى الناحيتين المالية والزراعية ومن ثم يطلب الإرجاء ، وأضافت الجريدة أن الذى يعنينا نحن أهل السودان هو موضوع الشركة الذى لوح لها ثم انسحب أصحابها حين أصر مندوبو الغرفة التجارية السودانية على النظر فيها بطريقة جديدة ، وانتهت الجريدة إلى القول بأن المشروع - على خطورته - لم يأخذ ما يستحق من الاعتبار^(٦٩) .

وفى خلال الجلسات التى عقدت بين أفراد البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية اتفق الطرفان على أن يطلب من الحكومة المصرية حماية حاصلات السودان ضد حاصلات الدول الأخرى ، ومن ثم توجيه رجاء إلى مصلحة السكك الحديدية السودانية بأن لا تقبل نقل السمسم والذرة من ميناء بورسودان ، وأن لا تسمح بتصدير هذه الأصناف إلا إذا كانت خارجة رأساً من معمل تنظيف النباتات ، وقد نفذ هذا المطلب^(٧٠) .

كذلك من الأمور التى اتفق عليها منذ البداية تخصيص مكان للسودان فى المعرض الزراعى الصناعى الذى تقيمه الجمعية الزراعية المصرية بالجزيرة فى أوائل سنة ١٩٣٦ ، لعرض حاصلات السودان ومنتجاته للتعرف عليها والإقبال على شرائها^(٧١) .

ويبدو أن هناك نتائج سريعة بدأت بشاثرها قبل أن تغادر البعثة المصرية أرض السودان ، حيث أرسل فؤاد أباظة مدير الجمعية الزراعية المصرية إلى محمد طلعت حرب باسمه ونيابة عن زملائه أعضاء البعثة ، يعبر فيه عن ابتهاجهم بوصول إحدى البواخر المصرية إلى بورسودان وأخذها نحو ألفى طن من حبوب سودانية كالسمسم والفول والأذرة التى قدرت بنحو خمسة عشر ألف من الجنيهات^(٧٢) .

وأخيرا - فى المجال الزراعى - نشير إلى قرار مجلس إدارة الجمعية الزراعية المصرية فى ٨ أغسطس ١٩٣٥ ، الذى انتدب بمقتضاه حسين فريد وكيل المدير العام للجمعية ومصطفى على رئيس قسم التفتيش بها إلى السودان لمعاينة الأراضى الزراعية هناك ، ودراسة شراء بعضها من أجل زراعتها واستغلالها . وقد غادرا القاهرة فى أواخر عام ١٩٣٥ وقدا تقريراً عن نتيجة هذه الزيارة خلاصته إنه وإن كانت حالة الأراضى السودانية - بشكل عام - خصبة إلا أن هناك بعض الصعوبات التى تكتنف استثمارها مثل قلة الأيدى العاملة وبعض مصاعب الري^(٧٣) .

فى المجال التجارى :

وربما يكون الجانب التجارى قد نال القسط الأوفر من حيث النتائج التى أسفرت عنها البعثة المصرية ، خصوصا وأن البعثة كانت تضم عددا كبيرا من أشهر التجار المصريين . كما أنها قد التقت وكبار الشخصيات التجارية فى السودان من خلال اللقاءات الفردية والاجتماعات العديدة من خلال الغرفة التجارية السودانية .

ومن أهم النتائج التجارية تشكيل لجنة دائمة بالقاهرة انضمت إلى وزارة التجارة والصناعة وأخرى بالخرطوم من هيئة الغرفة التجارية السودانية لتبادل الآراء وبحث المسائل التجارية والاتصال بالحكومتين المصرية والسودانية والجهات ذات الشأن^(٧٤) . وكانت اللجنة الدائمة تضم ممثلين فى الجانب الزراعى والصناعى^(٧٥) .

وقد قامت هذه اللجنة بدراسة السوقين المصرية والسودانية فتبين لها أن التجارة بين مصر والسودان قد هبطت منذ عام ١٩٢٩ هبوطاً أخل بالميزان التجارى بين البلدين كما سبق أن ذكرنا .

ومما لا شك فيه أن إقامة المعارض الزراعية والصناعية مدعاة لتنشيط التبادل التجارى بين أى قطرين . لهذا كان من الأمور التى روعيت فى هذا المجال مشاركة السودان فى المعرض الزراعى الصناعى فى عام ١٩٣٦ ، حيث أنشئ جناح بسرّاء الجزيرة عرضت فيه منتجات وصناعات الغرفة التجارية السودانية التى لاقت إعجاباً كبيراً^(٧٦) .

ومن أهم آثار اللجنة الدائمة للسودان إنشاء مكتب دائم بالخرطوم لتصريف المنتجات المصرية وعرضها والدعاية لها . وقد أدرجت وزارة التجارة والصناعة إعانة سنوية مقدارها ثمانمائة جنية فى ميزانيتى غرفتى القاهرة والإسكندرية^(٧٧) .

كذلك فقد وافق محمد طلعت حرب فى فبراير عام ١٩٣٦ عند التقائه مع وفد الغرفة السودانية ، على أن تقوم شركات بنك مصر بإرسال منتجاتها للسودان بصحبة مندوب لها يقوم بالتجوال فى أنحاء بلاد السودان لعرض العينات والإعلان عنها . وقد تمت الموافقة أيضا على أنه حين تجرى مناقصات الحكومة المصرية ، أن تفضل المنتجات السودانية على مثيلاتها الأجنبية^(٧٨) .

كذلك فقد علمت الهيئة المصرية التى اجتمعت بوفد الغرفة السودانية بموافقة وزارة المالية على معاملة الفاكهة المصدرة للسودان معاملة الفاكهة المصدرة لأوروبا فيما يتعلق بالإعانة . ومن المعروف أن لسوق الفاكهة المصرية بالسودان راجا كبيرا . كذلك فقد طلب من الغرفة التجارية بالخرطوم السعى لدى حكومة السودان لرفع شرط وجوب مصاحبة هذه الفاكهة بشهادة خلو من الآفات لسهولة التصدير .

وقد سعى الوفد التجارى إلى مقابلة وزير المالية بشأن طلب إعاده إعانة التصدير التى كانت على الأرز فيما سبق ، وذلك بالنسبة للسودان فقط ، لأن الأرز المصرى هناك لا يمكنه مزاحمة الأرز الراجونى ، إلا أن الوزير أبدى أسفه لتعذر ذلك^(٧٩) .

أهم الصادرات والواردات :

ومن النتائج التى أسفرت عنها البعثة فى المجال التجارى معالجة اللجنة الدائمة لمسألة عدم رواج الجلود السودانية من النوع الخام . فقد كانت مصر تستورد من هذه الجلود ما قيمته . . ١٨. جنية تقريبا وتستكمل ما يلزمها من هذا النوع من البلدان الأخرى بما قيمته . . ١٦. جنية مع أن الجلد السودانى أرخص بكثير مما تستورده مصر من الأقطار الأخرى .

وفى مجال الصادرات والواردات بين مصر والسودان - وأثناء لقاء بين أعضاء الغرفة التجارية السودانية والبعثة المصرية - اتفق على أن تتصل البعثة المصرية بالحكومة المصرية لإلغاء ضريبة الإنتاج أو جزء منها على الأسمت والكبريت المصدر إلى السودان^(٨١).

ومن السلع التي كانت تصدر إلى السودان السجاير والسيجار والصابون الذي كان يلاقى رواجاً كبيراً هناك^(٨١). وقد تقرر أيضاً في هذا الشأن لفت نظر اتحاد الصناع إلى أهمية وضع السجاير المصدرة للسودان في علب مفرغة من الهواء حتى لا يتسرب إليها الفساد^(٨٢).

كذلك بدأت وزارة التجارة والصناعة في دراسة موضوع رواج سوق الأحذية المصرية بالسودان وعزمها على إرسال مندوب لها للسودان لدراسة هذا الموضوع، ولما كانت المنافسة اليابانية تستغل صنف الأحذية الطويلة والقصيرة، لذا تقرر أن ترسل مصر عينات من هذه المصنوعات إلى الغرفة التجارية السودانية. ورأى المجتمعون في غرفة التجارة السودانية ضرورة الاتصال بالحكومة السودانية لكي تسمح للمصانع المصرية بالدخول في مناقصات التوريد الخاصة بالجيش، كما يجب نشر قوائم المناقصات في مصر^(٨٣).

ولم يكن صنف الجعة (البيرة) المصنوع في مصر يلقى رواجاً كبيراً في السودان نظراً لأنه يفسد هناك، ومن ثم طلب الاسترشاد في هذا الشأن بصنّاعه في مصر. أما في مجال الحلويات فقد تقرر أن تتصل الغرفة التجارية السودانية بمصلحة سكك حديد السودان لإصدار تعريف خاصة للحلاوة الطحينية المستوردة من مصر^(٨٤).

وقد كتبت وزارة التجارة والصناعة إلى مصدرى ورق اللف بالإسكندرية تطلب منهم إرسال عينات من الأصناف التي لديهم إلى الغرفة التجارية بالخرطوم، لعمل الدعاية اللازمة لها حسب اتفاق البعثة معها^(٨٥).

وفيما يتعلق بالمنسوجات المصرية فقد كتبت الوزارة إلى مصانع المنسوجات المصرية تطلب إرسال عينات من منتجاتها خصوصا الفانلات والجوارب إلى الغرفة التجارية بالخرطوم ، لمعرفة مدى مقدرة هذه المنسوجات على مزاحمة مثيلاتها الآتية من اليابان وأوروبا^(٨٦) .

كذلك فقد روعى أن تستورد الأدوات المصنوعة من الألومنيوم من مصر بدلا من اليابان ، بالإضافة إلى الأدوات الزجاجية ، وقد طلب السودانيون من البعثة المصرية عند رجوعها إلى مصر بيانات عن أسماء المحلات التجارية في مصر التي تقوم ببيع الأنواع الجيدة من البلح المجفف في العلب سواء للاستهلاك المحلي أو للبيع في الخارج^(٨٧) .

وفيما يتعلق بزيادة الصادرات من الفول السوداني والسمسم السوداني إلى مصر طلبت اللجنة الدائمة من وزير المالية في مصر زيادة الرسوم الجمركية على ما تستورده مصر من الدول الأخرى بخلاف السودان . وقد أجابت الوزارة بأنه لا خطورة على ما يستورد من خارج السودان ، إذ إنها كميات لا تذكر ومن ثم فليس هناك ما يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة حيال هذين المحصولين^(٨٨) .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن تجار مصر كانوا يفضلون حاصلات السودان ، وخاصة الآتية من مديرية كردفان كالأذرة الزناري بالإضافة إلى الفول وحب البطيخ . وقد تم تصدير سبعة آلاف طن لمصر من الصنف الأخير عام ١٩٣٤ ، وهو يمثل ٩٠٪ من محاصيل السودان^(٨٩) .

وقد تم دراسة موضوع السكر فتبين أنه احتكار للحكومة ، وقد ذكر في محضر الجلسة المنعقدة بين الطرفين المصري والسوداني في الغرفة التجارية بالخرطوم ، أن غرفة السودان ترغب في إيجاد وسيلة تتخلص بها من الاحتكار . وقد اقترح رشوان باشا بضرورة وجود ضمانات لاستيراد السكر المصري فقط . وقد أكدت الغرفة السودانية جدية بحثها لهذا الموضوع مع الحكومة السودانية لإثباتها عن احتكار السكر^(٩٠) .

المواصلات :

من المعروف أنه لا يمكن للتجارة أن تنتعش دون الاهتمام بطرق المواصلات وتخفيض أجور النقل عليها .

وقد كانت التجارة الواردة إلى السودان حتى عام ١٩٣٤ تأتي عن طريق البحر الأحمر بنسبة ٨٢٫٧٪ وطريق نهر النيل بنسبة ١٢٫١٪ والطريق البرى بنسبة ٥٫٢٪ (١١) .

وقد عنت البعثة الاقتصادية أثناء وجودها فى السودان بمسألة المواصلات كما حاول الطرفان - المصرى والسودانى فيما بعد - تذليل هذه المسألة من أجل زيادة حجم التبادل التجارى بين القطرين .

وفى إحدى الجلسات التى عقدت بين الطرفين بالخرطوم اقترح الآتى :

- ١- تحسين طرق المواصلات بين مصر والسودان .
- ٢- تخفيض الأجور العالية للتلفرافات .
- ٣- إيجاد مخابرات تليفونية بين البلدين .
- ٤- تخفيض أجور نقل الطرود بالبريد وجعلها مماثلة لأجور الطرود بالداخل .
- ٥- قبول شهادات تحقيق شخصية من غرفتى مصر وإسكندرية التجارية بدلا عن جوازات السفر ، حتى يتسنى للتجار السفر بسهولة بين مصر والسودان (١٢) .

وقد بذلت المساعى من الطرفين لتخفيض أجور الشحن فيما يتعلق بالسلع لدى كل من سكك حديد مصر والسودان ، بالإضافة إلى ضرورة ربط السكك الحديدية فى البلدين ببعضهما البعض خصوصا فى الجزء الواقع بين الشلال الأول ووادى حلفا . كما طلبت اللجنة الدائمة إنشاء طريق للسيارات بين الشلال الأول ووادى حلفا وكتبت إلى وزير المواصلات بخصوص هذا الأمر . وفى مجال تخفيض أجور نقل الحاصلات المصرية بين البلدين سعت اللجنة لدى شركة مصر للملاحة البحرية لتخفيض أجور النقل على بواخرها بين السويس وبورسودان ، وبذلك تستطيع البضائع المصرية مزاحمة مثيلاتها من إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها (١٣) .

وقد أسفرت اتصالات اللجنة الدائمة بشركات بنك مصر عن إرسال وفد من لدنه إلى السودان لمعرفة الحالة التجارية هناك عن كثب ، الأمر الذى أدى إلى إنشاء فرعين لشركة مصر للملاحة البحرية : أحدهما فى بور سودان والآخر فى الخرطوم^(٩٤) .

ولم تقتصر نتائج البعثة المصرية للسودان على المجالين الزراعى والتجارى بل تعدتها إلى محالات أخرى اجتماعية وسياسية رغم أن هذه الجوانب لم تكن من بين أهدافها وخاصة الجانب السياسى . فقد قامت اللجنة بمساعدة كلية الأقباط بالخرطوم ماليا ، بالإضافة إلى إلحاق بعض الطلاب السودانين بالمدارس المصرية مجانا ، وتخفيض أجور السفر للموظفين فى السودان أثناء عطلاتهم . كما قامت اللجنة أيضا بالاتصال بوزارة الأوقاف المصرية التى قررت دفع إعانة شهرية مقدارها خمسة جنيهات لجامع عطبرة حتى يتسنى له إقامة الشعائر الدينية . كما قامت بالدعوة إلى التبرع بمبلغ ألف جنيه للمساهمة فى بناء جامع جنوبا جنوب السودان^(٩٥) .

وقد واكب الانتعاش التجارى بين مصر والسودان توافر النوايا الطيبة بين البلدين لكسر الجمود السياسى الذى بدأ منذ عام ١٩٢٤ . فقد دعت الحكومة الأثيوبية فى ١٠ مايو عام ١٩٣٥ كلا من مصر وبريطانيا وحكومة السودان إلى عقد مؤتمر رباعى لوضع ترتيبات تخصيص إقامة سد على بحيرة «تانا» وذلك لزيادة حصة المياه للبلدان الثلاثة^(٩٦) .

وأخيرا كان للبعثة الاقتصادية المصرية للسودان نتائج مرجوة فيما يتعلق بالمفاوضات المصرية البريطانية ، فمن المتواتر أن السودان كان حرجر عشرة فى طريق هذه المفاوضات ، والآن قد تأكد لأعضاء البعثة أن الحالة فى السودان تخالف ما كان يعتقد البعض فى مصر ، الأمر الذى سوف يؤدى إلى إزالة العقبات والوصول إلى تفاهم مشرف بين مصر وبريطانيا^(٩٧) .

الهوامش

- (١) خطاب مسيو كونتو ميخالوس Contmichalos الرئيس الفخري لغرفة السودان ، انظر : حضارة السودان : العدد ١٣٦٠ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٤٣ بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٥ ص ٢ .
انظر أيضا : عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ص ٨٨ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٢٧ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٣٥ ، مقال بعنوان (البعثة المصرية / ذكرى غردون) ص ١ .
انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٥١ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .
- (٢) حضارة السودان : العدد ١٣٥٠ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٥ . ص ١ .
- (٣) Pierre, Crabites: The Winning of the Sudan, pp.200- 205. انظر أيضا : زكى بحيرى : التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب - جامعة عين شمس . ص ٥ .
انظر أيضا :
- F.O. 4071213, Report on the Finance, Administration and Condition of the Sudan in 1930, p. 250.
- (٤) محمد عمر بشير : تطور التعليم فى السودان ١٨٩٨ - ١٩٥٦ ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٠ . ص ١٧٨ .
- (٥) محمد على الطيب : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦ - ١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس - كلية الآداب ، ص ٥ .
- (٦) وزارة التجارة والصناعة - لجنة السودان الدائمة - السودان - أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ ، ص ٦٧ . انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ . ص ١ .
- (٧) F.O. 4071213, Report on the Finance, Administration and Condition of the Sudan in 1930, p. 233.
- (٨) Ibid.
- (٩) Ibid.
- (١٠) F.O. 407/218, Chapter v.p. 235
- (١١) وزارة التجارة والصناعة : لجنة السودان الدائمة - السودان . تقرير لحضرة حسن صقر أفندى ، سكرتير اللجنة الدائمة بعنوان (العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان واقتراح الوسائل المؤدية إلى تعزيز هذه العلاقات) ص ٦٢ - ٩١ .
انظر أيضا : حضارة السودان العدد رقم ١٣٥٢ بتاريخ ٢١ يناير ١٩٣٥ ص ١ .
انظر أيضا : حضارة السودان : العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ ص ١ .

انظر أيضا : نص خطاب رئيس الغرفة التجارية بالسودان : عبد الله حسين المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

F.O. 407/218, Enclosure in No.168, Report of 1934, P. 235. (١٢)

(١٣) المقطم : العدد رقم ١٤٠٠٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٥ .

(١٤) وزارة التجارة والصناعة : لجنة السودان الدائمة - السودان ص ٢١ .

F.O.407/218, op.cit., p. 222 (١٥)

انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ .

(١٦) حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٧٧ بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٥ ، مذكرة عن ميزانية السودان عام ١٩٣٤ ، ص ١

(١٧) المقطم ، العدد رقم ١٤٠٣٠ ، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .

(١٨) دار الوثائق القومية بالقلعة ، مجلس الوزراء ، ملف بعنوان السودان فى الفترة التاريخية من ٧ يناير ١٨٩٨ إلى نوفمبر ١٩٣٤ ، مذكرة من اللجنة المستديمة للسودان والبعثة المصرية للسودان .

انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٥ ص ١ .

(١٩) دار الوثائق القومية بالقلعة : مجلس الوزراء ، ملف السودان ، المصدر السابق . انظر أيضا : محاضرة

فؤاد أباطة المدير العام للجمعية الزراعية الملكية بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥ بالجمعية الجغرافية ،

انظر عبد الله حسين المصدر السابق ص ١٧ . انظر أيضا : حضارة السودان : العدد ١٣٥٠ بتاريخ ١٤

يناير ١٩٣٥ ، ص ٢ . انظر أيضا : صحيفة النيل : العدد ١١٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٣٥ .

(٢٠) وزارة التجارة والصناعة : لجنة السودان الدائمة ، السودان ، ص ١١ - ١٢ . انظر أيضا : حضارة

السودان ، العدد ١٣٥٠ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٥ ص ٢ .

(*) أسست الجمعية فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ على يد الأمير حسين كامل وسميت بالجمعية الزراعية

التخديوية ، وفى سنة ١٩١٥ سميت بالجمعية الزراعية السلطانية وفى سنة ١٩٥٢ سميت بالجمعية

الزراعية الملكية ، وكان رئيسها الثانى هو الأمير كمال الدين حسين ، وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٥

انتخب الأمير طوسون رئيسا لها وكانت أغراض الجمعية تتلخص فى تحسين الشئون الزراعية وإقامة

المعارض الزراعية والصناعية ... الخ .

(**) أقيم فى أوائل سنة ١٩٣٦ .

(٢١) الأهرام العدد ١٨٠٠٦ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٥ .

(٢٢) الأهرام ، العدد ١٨٠٠٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٣٥ .

انظر أيضا : وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ص ١٢ .

انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٥٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ ، ص ٤ .

(٢٣) حضارة السودان : العدد رقم ١٣٦١ ، بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٢١ .

(٢٤) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٩ .

F.O. 407/218/1, Enc. in No. 148, From Ali Breir's Speech, Feb. 19, 1935, see also,

Enc. in No. 150, From Sir J.Simon to Sir Lampson, p. 247.

- (٢٥) الأهرام ، العدد ١٧٩٨٧ بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٥ ، ص ١٠ .
 انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٠١ بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١٠ .
 انظر أيضا : الأهرام ، العدد ١٨٠٢٤ بتاريخ ١ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
 حضارة السودان ، العدد ١٣٥٣ ، بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٣٥ ، ص ١ .
 انظر أيضا : وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ١٢ .
 (٢٦) حضارة السودان : العدد رقم ١٣٥٣ بتاريخ ٢٤ سنة ١٩٣٥ ، ص ١ .
 انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٣٥٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ ، ص ١ . انظر أيضا : عبد الله حسين : السودان ، الجزء الثالث ، ص ٨٣ .
 (٢٧) حضارة السودان : العدد ١٣٣٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٥ ، ص ١ .
 (٢٨) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٩٥ والصفحات : ١٠٤ ، ١١١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٧٣ ، وغيرها .
 (٢٩) نفس المصدر ، ص ١٧٣ .
 (٣٠) حضارة السودان : العدد ١٣٥٨ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
 (٣١) الأهرام ، العدد ١٨٠٢٩ بتاريخ ٦ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
 (٣٢) الأهرام ، نفس العدد . ص ١ .
 (*) القنطار الصغير هو ما كان وزنه مع بذرته مائة رطل .
 (٣٣) الأهرام ، العدد السابق ص ١ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٨٦ .
 (٣٤) F.O. 407/218/1, Enclosure in No. 168. 1934, p. 222
 (٣٥) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٩٦ .
 (*) نهر الجاش يجيء من الحبشة ويروى كلا من أرتريا وكسلا .
 (٣٦) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣٧ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٦ .
 (٣٧) خطاب الشيخ محمد ميزو بالقضارف . انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
 (٣٨) نفس المصدر ، ص ١٠٩ .
 (٣٩) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١١١ .
 (٤٠) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣١ ، بتاريخ ٦ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٩ .
 أيضا :

F.O. 407/218, No. 150, From Sir Lampson to Sir John Simon, p.241.

- (٤١) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
 (٤٢) نفس المصدر : ص ١٦٤
 (٤٣) محاضرة ألقاها مفتش حقل التجارب في واد مدني . انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ١٦٩ .
 (٤٤) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٧٠ - ١٧١ .
 (٤٥) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

- (٤٦) عبد الله حسين ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
- (٤٧) نفس المصدر ، ص ١١٦ .
- (٤٨) نفس المصدر ، ص ١٠٠ .
- (٤٩) نفس المصدر ، ص ١٧٣ .
- (*) عبد المجيد الرمالى من عائلة اشتهرت بالمطاحن ومصنع للحلوى بأنواعها ، أما محمد حسين الرشيدى فهو صاحب فابريكة حلويات وطحينة ومعصرة زيوت الميزان .
- (٥٠) عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٧٤ .
- (٥١) نفس المصدر : ص ٩٦ ، ص ١٠٠ .
- (٥٢) عبد الله حسين المصدر السابق ، ص ١١١ .
- (٥٣) خطبة محمد عبد الرحيم سماحة فى استقبال البعثة ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .
- (٥٤) الأهرام ، العدد ١٨٠٣٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
- انظر أيضا : الأهرام : العدد ١٨٠٤٠ بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
- (٥٥) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٥ .
- (٥٦) الأهرام ، العدد رقم ١٩٠٣٩ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٥ .
- (٥٧) الأهرام : العدد السابق ، ص ١ .
- (٥٨) انظر خطاب الوجيه محمد عبد الرحيم سماحة ، عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
- (٥٩) دار الوثائق القومية بالقلعة ، مجلس الوزراء ، ملف السودان بتاريخ ٧ يناير ١٨٩٨ - ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، انظر أيضا ، وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ١٩ .
- (٦٠) نفس المصدر ص ١٤ ، انظر أيضا الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٥٠ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ص ٩ .
- (٦١) محضر الجلسة المنعقدة بين أعضاء لجنة الغرفة التجارية السودانية والبعثة المصرية يوم الإثنين ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٣٠٠ .
- (٦٢) نفس محضر الجلسة ص ٣٠١ .
- (٦٣) المقطم ، العدد : ١٤٠٤٠ بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
- (٦٤) حضارة السودان ، العدد ١٣٦٢ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٣٥ ، ص ١ .
- (٦٥) حضارة السودان ، العدد ١٣٨١ بتاريخ ٦ مايو ١٩٣٥ ، ص ٣ .
- (٦٦) حضارة السودان ، العدد ١٣٧٢ بتاريخ ٤ أبريل ١٩٣٥ ، ص ١ . وقد أدلى بهذا رأى الوجيه على البرير أثناء خطبة له فى الجمعية الزراعية الملكية تكريما للمسيو كوتتمينخالوس .
- (٦٧) حضارة السودان ، نفس العدد ، ص ١ .
- (٦٨) حضارة السودان ، العدد ١٣٨١ بتاريخ ٦ مايو ١٩٣٥ ، ص ٣ .
- (٦٩) حضارة السودان ، العدد ١٣٨٤ بتاريخ ١٦ مايو ١٩٣٥ ، ص ٣ .
- (٧٠) محضر الجلسة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية يوم الأربعاء الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٦ .

- (٧١) وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ١٤ .
- (٧٢) المقطم ، العدد ١٤٠٣٥ بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٧ .
- (٧٣) وزارة التجارة والصناعة ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
- (٧٤) وزارة التجارة والصناعة ، لجنة السودان الدائمة - السودان - أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ ، ص ٢١ .
- (٧٥) انظر نص خطاب رئيس الغرفة التجارية السودانية بكتاب عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .
- انظر أيضا : F.O. 407/218/ No. 150, from Sir Lampson to Sir J.Simon, p.240.
- F.O. 407/218, Enclosure in No. 148, Extract from Aly Effendi Berier's Speech, (٧٦) p.240.
- (٧٧) وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ص ٩ - ٣٠ .
- (٧٨) وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ص ٣١ .
- (٧٩) نفس المصدر : ص ٣٢ . انظر أيضا : محضر الجلسة المنعقدة في ١٢ فبراير ١٩٣٥ بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية ، عن عبد الله حسين المصدر السابق ص ٢٩٤ .
- (٨٠) محضر الجلسة المنعقدة في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ بين البعثة المصرية وبين الغرفة التجارية السودانية . انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٤ .
- (٨١) حضارة السودان : العدد ١٤٠٨ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٥ ص ٣ .
- (٨٢) وزارة التجارة والصناعة : أعمال اللجنة الدائمة ص ٢٦ .
- (٨٣) محضر الجلسة المنعقدة بين أعضاء البعثة المصرية وغرفة التجارة السودانية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٥ ص ٢٩٤ .
- (٨٤) نفس المصدر ص ٢٩٤ .
- (٨٥) حضارة السودان ، العدد ١٤٠٨ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٥ ص ٣ .
- (٨٦) حضارة السودان : العدد السابق ص ٣ .
- (٨٧) محضر الجلسة المنعقدة بين رئيس غرفة التجارة السودانية ولجنة البعثة المصرية بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٨ .
- (٨٨) وزارة التجارة والصناعة ، أعمال اللجنة الدائمة . ص ٢٥ .
- (٨٩) نص خطاب الوجيه محمد سماحة ، انظر عبد الله حسين ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
- (٩٠) محضر الجلسة المنعقدة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية بالخرطوم بتاريخ الثلاثاء ١٤ فبراير ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين . المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .
- (٩١) F.O. 407/218, Enclosure in No. 168, Report of 1934, p.233.
- (٩٢) محضر الجلسة المنعقدة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية في الشئون التجارية بتاريخ ١٣ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .
- (٩٣) محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٥ ، انظر عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٢٩٤ ، انظر أيضا : وزارة التجارة والصناعة : المصدر السابق ، ص ٢٢ ، ٧ ، ٣١ ، انظر أيضا : حضارة السودان ، العدد رقم ١٤٠٨ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٥ ، ص ٣ .

- (٩٤) وزارة التجارة والصناعة : اللجنة الدائمة ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٩٥) نفس المصدر ، ص ٢٩ .
- (٩٦) محمد على الطيب : الحركة الوطنية في السودان من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٦ رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب جامعة عين شمس . ص ١٥ .
- (٩٧) الأهرام ، العدد رقم ١٨٠٣٣ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٩ .

المصادر

أولاً : وثائق غير منشورة :

أ - باللغة العربية : دار الوثائق القومية بالقلعة ، القاهرة مجلس الوزراء -
ملف بعنوان : السودان في الفترة من ٧ يناير ١٨٩٨ - ٦ نوفمبر ١٩٤٣ .

ب - باللغة الإنجليزية : وثائق الخارجية الإنجليزية F.O

- F.O.407/ 213, Report on the Finance, Administration and Condition of the Sudan in 1930.
- F.O. 407/218, Enclosure in No.168, Report on the Administration, Finace and Condition of the Sudan in 1933.
- F.O. 407/218, Enclosure in No. 150, From Sir Simon to Sir John lampson, 1934.
- F.O. 407/218, Enclosure in No. 148, Extract from Ali Berier's Speech, Feb. 1935.

ثانيا : وثائق منشورة : باللغة العربية :

- وزارة التجارة والصناعة - لجنة السودان الدائمة - السودان - أعمال البعثات المصرية واللجنة الدائمة للسودان من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ . القاهرة ١٩٣٨ .

- خطاب مسيوكونتمينخالوس Contmichalos الرئيس الفخرى لغرفة السودان في أبريل ١٩٣٤ ، نشر بجريدة حضارة السودان ، العدد ١٣٦٠ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٣٥ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة .

- خطبة محمد عبد الرحيم سماحة في استقبال البعثة في سنجة بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٥ . منشورة في كتاب (عبد الله حسين : السودان ، ص ٢٠) .

- خطاب الشيخ محمد ميزو بالقضارف ، وهو أحد تجارها بتاريخ ٢ فبراير

- ١٩٣٥ ، منشور في كتاب (عبد الله حسين : المصدر السابق : ص ١٠٩) .
- محاضرة القاها مفتش حقل التجارب بوادي مدني في ٧ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ١٦٩) .
- خطاب الغرفة التجارية السودانية في ٨ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين المصدر السابق . ص ١٨٢) .
- محضر الجلسة المنعقدة في ١٢ فبراير ١٩٣٥ بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٤) .
- محضر الجلسة المنعقدة من البعثة المصرية والغرفة التجارية بالخرطوم ، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٧) .
- محضر الجلسة المنعقدة بين البعثة المصرية والغرفة التجارية السودانية يوم ١٤ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٢٩٦) .
- محضر الجلسة المنعقدة بين رئيس غرفة التجارة السودانية ولجنة البعثة المصرية بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ، ص ٢٩٨) .
- محضر الجلسة المنعقدة بين أعضاء لجنة الغرفة التجارية السودانية والبعثة المصرية يوم الإثنين ١٨ فبراير ١٩٣٥ . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ٣٠٠) .
- محاضرة فؤاد أباظة المدير العام للجمعية الزراعية الملكية بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٣٥ بالجمعية الجغرافية . (عبد الله حسين : المصدر السابق ص ١٧) .
- خطبة الوجيه على البرير ، وهو أحد رجال الأعمال السودانيين في الجمعية الزراعية الملكية تكريما للمستمر كونتمينخالوس في أبريل ١٩٣٥ . (حضارة السودان العدد ١٣٧٢ بتاريخ ٤ أبريل ١٩٣٥) .
- تقرير لحضرة حسن صقر أفندي ، سكرتير اللجنة الدائمة بعنوان (العلاقات

الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان واقتراح الوسائل المؤدية إلى تعزيز هذه العلاقات). (منشور داخل كتاب : وزارة التجارة والصناعة : اللجنة الدائمة - السودان ص ٦٢ - ٩١) .

ثالثا : الدوريات :

- حضارة السودان .
- النيل .
- المقطم .
- الأهرام .

رابعا : الكتب والدراسات :

- زكى البحيرى : التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان . رسالة دكتوراه بكلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٨٦ .
- عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية - الجزء الثالث : الطبعة الأولى - مطبعة وادى الملوك . القاهرة ١٩٣٥ .
- محمد على الطيب : تطور الحركة الوطنية فى السودان من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب - جامعة عين شمس .